العرب
الأحد 2020/03/01
السنة 42 العدد 11633

حزم أميركي لحسم أزمة سد النهضة

واشنطن تضغط على إثيوبيا للعودة إلى طاولة المفاوضات

مياه معطلة

تبذل الإدارة الأميركية جهودا كبيرة لإنقاذ مسودة اتفاق سد النهضة التي أعدتها بالمشاركة مع البنك الدولي، بعد أن أصبح المشهد غامضا عقب غياب إثيوبيا عن الجولة التفاوضية الأخيرة في واشنطن يومي الخميس والجمعة، وهو ما وضع مسألة التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي في خانة معقدة. وبات الرهان الأخير مرتبطا باحتمال ممارسة ضغوط كبيرة على أديس أبابا وإجبارها على تأخير عملية ملء بحيرة سد النهضة.

القاهرة - بعثت ثلاثة بيانات صدرت السبت، لكل من الولايات المتحدة ومصر والسودان، بعدد من الإشارات المتعلقة بأزمة سد النهضة، حيث توافقت الدول الثلاث على ربط عملية ملء بحيرة السد في يوليو المقبل بالتوقيع على اتفاق يشمل حل الخلافات الفنية.

واتسمت نبرة البيانات المختلفة بقدر عال من الهدوء، ولم ينجر أحدها إلى مربع السخونة السياسية، وحاولت وضع النقاط على الحروف كي يظل الأمل مستمرا في التوافق، واستعادة إثيوبيا لمقعدها على طاولة المفاوضات في واشنطن، قبل أن تذهب الأزمة إلى مناح بعيدة.

وتريد الإدارة الأميركية عدم التفريط في الزخم الذي أوجدته رعايتها للمفاوضات، ورفض الانجرار وراء تهديدات مباشرة من هنا أو هناك، لأنها تعي أهمية الدور الذي تقوم به لجهة صورتها كصانعة للسلام في المنطقة، وأن تدخلاتها ليست دائما ما تكون سلبية.

وفضلت ممارسة التريث والحذر، التي لا تجيدها كثيرا إدارة الرئيس دونالد ترامب، دون أن تتخلى عن رغبتها في الحسم عاجلا، لأن دورها في سد النهضة يتجاوز عملية تسوية أزمة مشتعلة إلى إمكانية رسم دور غاب طويلا عن السياسة الأميركية في الأزمات الإقليمية.

وقال البعض من المراقبين، إن ثمة رسائل عدة يمكن استنباطها من التوجهات التي أفضت إلى خارطة طريق محددة الجدول الزمني، وعملية إدارة سير المفاوضات، والتلويح بمخاطر استمرار الخلاف وربطه بمستقبل التنمية في منطقة حوض النيل، وتؤكد في مجملها على أهمية التسوية بالتوافق.

وشدد وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوشين، السبت، على ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل استكمال بناء سد النهضة من أجل منع وقوع "أضرار جسيمة لدولتي المصبّ"، قائلا "لا ينبغي أن تتم التجارب النهائية وعملية الملء دون التوصل إلى اتفاق".

ودافعت الولايات المتحدة عن المسودّة بكل مكوناتها التي تعتقد أنها إيجابية لجميع الأطراف، بأنها نتاج سبع سنوات من التفاوض بين الأطراف الثلاثة، وراعت كل التعليقات الفنية، وقدمت حلولا شاملة وعادلة ومتوازنة، بمعنى أنها ليست اختراعا أميركيا صرفا، بل فرضتها ضوابط ودراسات فنية وعلمية محكمة يجب احترامها.

وانطوت تصريحات وزير الخزانة الأميركي على رفض مباشر للطلب الإثيوبي بتأجيل التوقيع على اتفاق سد النهضة إلى ما بعد الانتخابات العامة في أغسطس المقبل، ردا على رغبة أديس أبابا في توقيع اتفاق جزئي يحدد قواعد الملء من غير الاتفاق حول التشغيل وآلية فض النزاعات، لتبدأ عملية ملء بحيرة السد والتشغيل الجزئي للكهرباء في موعدها في يوليو المقبل.

وقال متابعون، لـ"العرب"، إن هذه النقطة مكمن الخطر على الحكومة الإثيوبية، وتضعها في موقف بالغ الحساسية، فكيف ستتصرف مع واشنطن في ظل تصميم الأخيرة على عدم الربط بين الانتخابات والأزمة التي تعلم أن تأجيلها مرتبط بأسباب سياسية وليس بدوافع فنية، والغرض منه أن يحتفظ آبي أحمد رئيس الوزراء بورقة السد لصالحه بدلا من أن تنقلب عليه.

وتبدو المسودة الأميركية متسقة مع فحوى التفاهمات المشتركة السابقة، في إشارة غير مباشرة توحي أن إثيوبيا متمسكة بالمماطلة في عملية تقديم رأي نهائي في المسودة، وتلوّح بعناوين فضفاضة من نوعية عدم عدالة بنودها مع الرغبة في التنمية وإدارة المياه داخل أراضيها.

ولوحت واشنطن والقاهرة والخرطوم، بضرورة استيفاء معايير الأمان الدولية قبل بدء ملء السد، لقطع الطريق على أديس أبابا من القيام بخطوة منفردة تحرج الجميع.

وأكدت الخارجية السودانية، السبت، أنها قدمت ملاحظاتها حول المسودة خلال اجتماع واشنطن الأخير، وضرورة التوصل لاتفاق يتضمن تشغيلا آمنا للسد قبل بدء عملية الملء الأول للسد.

وقال أستاذ القانون السوداني والباحث في قضايا المياه، محمد مفرح، لـ"العرب" إن "البيان الأميركي اتبع سياسة المد والجزر، ووزارة الخزانة كشفت عن ضغوط ضمنية على إثيوبيا بشأن حسم المسألة قبل يوليو المقبل، وأن هناك خطورة للتأخير على أمن واستقرار المنطقة".

وألمحت الإدارة الأميركية إلى مخاطر عدم إنهاء النزاع حول سد النهضة سريعا على ملفات دعم منطقة حوض النيل الفقيرة، وتأثير ذلك على مصير أكثر من 250 مليون شخص يعيشون في كل من إثيوبيا ومصر والسودان.

وأضاف مفرح، أن واشنطن أشادت بتوقيع القاهرة على المسودة، لكن وزارة الخزانة التي بدت متفهمة لغياب إثيوبيا وواعية لأهمية توقيع اتفاق مرض بين الأطراف الثلاثة، لم تخف انزعاجها من فشل المفاوضات والتأثيرات السياسية لذلك.

ورجّح أن يلعب السودان دورا مؤثرا بعد أن أبدى مخاوف من خطورة السد على أمنه المائي، وتأثير ذلك على الأراضي الزراعية وضرورة حسم المسألة في أقرب وقت ممكن.

وينطوي الحديث عن الآثار الاقتصادية والدعم الذي تتلقاه دول المنطقة، على ملامح تطور قد تتزايد الإشارات إليه لاحقا إذا وجدت واشنطن أن إثيوبيا مصممة على تأجيل العودة لطاولة المفاوضات.

ولفت الخبير المصري في الشؤون الأفريقية أيمن عبدالوهاب إلى أن التوقف عند الملف الاقتصادي قد يكون ورقة ضغط جديدة للتحرك الأميركي وقبول المسودة دون مماطلة أو تملص، لأن الدول الثلاث تحتاج إلى الدعم المالي والفني من واشنطن.

أيمن عبدالوهاب

الملف الاقتصادي قد يكون ورقة ضغط للتحرك الأميركي

ستيفن منوشين

لا ينبغي أن تتم التجارب النهائية وعملية الملء دون التوصل إلى اتفاق

وأشار لـ"العرب" إلى أن واشنطن روّجت لاتفاقها وأكدت على شموليته ومراعاة مبدأ الاستخدام العادل للمياه، لكن إثيوبيا تعتقد أنها بتأخير الرد وعدم الحضور يمكنها كسب المزيد من النقاط لصالحها، وهو ما رفضته واشنطن بشدة.

وذهب إلى أن توقيع مصر بالأحرف الأولى على المسودة أكد صلابة موقفها ومرونتها في التفاوض والتوصل إلى حلول نهائية بصورة رضائية، ما أكسبها تقديرا لحسن نواياها، وربما يفتح المجال لممارسة ضغوط على إثيوبيا التي تبدو أمام العالم "متعنتة ولا تأبه بمصير شعوب الدول الأخرى في قضية شديدة الحساسية تلامس حياة الناس".

وكي تنقذ واشنطن اتفاق سد النهضة عليها أن توجد مخرجا مناسبا وسريعا قبل أن تتفاقم مكونات الأزمة، ويجد الرئيس ترامب نفسه أمام استحقاق الانتخابات الرئاسية التي قد تكبل حركته الخارجية، وبدلا من أن يحسب تحريك هذا الملف لصالحه يكبده خسائر فادحة.

جولة أولى من المفاوضات الليبية دون نتائج

جنيف - اختتمت الجولة الأولى من المفاوضات السياسية الليبية التي انطلقت الأربعاء في جنيف، دون تحقيق نتائج، في وقت تزداد فيه المخاوف الأممية من انهيار كامل للهدنة في ليبيا مع استئناف المعارك.

وأعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة اختتام الجولة الأولى خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، مؤكدا أنه سيدعو الفرقاء الليبيين إلى جولة مفاوضات ثانية أواخر مارس.

وذكر سلامة أن ليبيا شهدت انتهاكات صارخة للهدنة خلال الأيام الماضية، مشيرا إلى تعرض مطار معيتيقة للقصف صباح الجمعة، وقصف عدد من الأماكن في العاصمة طرابلس، في وقت يتهم فيه الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس باستخدام المطار المدني لأغراض عسكرية.

وأكد المبعوث الأممي إصراره على مواصلة المفاوضات بأبعادها "العسكرية، والاقتصادية، والسياسية"، في إطار إيجاد حل للأزمة الليبية.

وأشار سلامة إلى أن البعض من أعضاء الوفود انسحبوا من المفاوضات السياسية، بعد أن "تلقوا تعليمات"، دون أن يحدد هوية المنسحبين.

وأكد أنه رغم إجراء مباحثات مثمرة طوال 3 أيام لم تصدر نتيجة عن هذه المباحثات.

وشدد على أن الاشتباكات في ليبيا قد تسفر عن اندلاع حرب إقليمية، مؤكدا أن الاعتداءات التي تطال المدنيين تعد جريمة حرب.

وأدان المبعوث الأممي بشدة انتهاكات الهدنة دون أن يسمي أي طرف، وأضاف أن "المفاوضات لن تستمر تحت وطأة القصف".

وفي الثالث من فبراير، انطلقت الجولة الأولى لاجتماعات اللجنة العسكرية في جنيف، التي تضم 5 ممثلين عن البرلمان الليبي الذي يدعم الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر و5 آخرين من طرف حكومة الوفاق الليبية، وانتهت في الثامن من الشهر ذاته.

ويشكل عمل هذه اللجنة أحد المسارات الثلاثة التي تعمل عليها الأمم المتحدة إلى جانب المسارين الاقتصادي والسياسي لحل الأزمة الليبية.

وتشن قوات الجيش الليبي منذ الـ4 من أبريل 2019، هجوما للسيطرة على طرابلس (غرب ليبيا) التي تتحصن بها ميليشيات حكومة الوفاق.

ويرى مراقبون أن تمسك حكومة الوفاق بالدعم التركي المقدم لها كان من أبرز أسباب فشل الجولة الأولى من المحادثات حيث تواصل أنقرة إرسال مرتزقة سوريين إلى طرابلس بالإضافة إلى قوات من الجيش التركي.

وفي حديثه عن فشل الجولة الأولى من المفاوضات الليبية لم يتوان سلامة عن التطرق إلى الدعم التركي المُقدم لحكومة الوفاق.

وقال إنه يرى "تفاعلا مشتركا" بين النزاع في ليبيا والنزاع السوري وأن ذلك "لا يخدم السلام في الجهتين"، في إشارة إلى دعم أنقرة للجماعات المسلحة والإرهابية في كل من إدلب السورية وطرابلس كذلك.

وشدد على أن المجتمع الدولي أعرب خلال قمة في برلين في يناير عن دعمه للمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة.

وأضاف "هل حصلت على الدعم المطلوب منذ ذلك الحين؟ جوابي هو لا. أنا بحاجة إلى دعم أكثر بكثير".

وتأتي هذه التطورات في وقت يواصل فيه الجيش الوطني حملته من أجل عرقلة أي دعم ووجود تركي على الأراضي الليبية. وفي حصيلة جديدة أعلن الجمعة مدير إدارة التوجيه المعنوي في الجيش الوطني العميد خالد المحجوب مقتل 15 جنديا تركيا في قصف استهدف مواقع داخل مطار معيتيقة الدولي.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد اعترف علنا الأسبوع الماضي بانخراط كامل لقواته في النزاع الليبي مؤكدا أن تدخل أنقرة في ليبيا "رجح كفة حكومة الوفاق".

التجنيد مسألة شائكة لليهود المتدينين في إسرائيل

القدس - عندما قرر يوسي ليفي، في سن السادسة عشرة ترك مدرسته التلمودية للالتحاق بالجيش الإسرائيلي، أخبره أخوه بأن الموت أفضل، واليوم تُطرح مسألة الخدمة العسكرية للمتدينين اليهود في قلب حملة الانتخابات التشريعية التي تنظم الاثنين.

ويقول يوسي الذي يبلغ من العمر حاليا 29 عامًا "لقد قررت تحدي نفسي وتحدي عائلتي أيضًا".

وأضاف هذا الضابط المنتمي إلى وحدة من اليهود المتدينين تدير ناحال حريدي، وهي جمعية غير حكومية تعمل على مساعدة الشبان في مجتمعه الذين يرغبون في الإنضمام إلى الجيش، "لم أعد متحمساً لما أفعله في المدرسة الدينية (التلمودية)، لم يعد ذلك ما أتوق إليه".

وتبلغ مدة الخدمة العسكرية في إسرائيل حوالي ثلاث سنوات للرجال وسنتين للنساء، وهي خدمة إلزامية، فيما يشكل الجيش مكان التقاء لمختلف شرائح المجتمع. لكن يعفى من الخدمة اليهود المتزمتون الذين تُطلق عليهم أيضًا تسمية "حريديم" وتعني حرفيا "يخافون الله".

وبعد إنشاء إسرائيل في عام 1948 بفترة وجيزة، قرر رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، على أساس أنهم كانوا ضامنين لاستمرار دراسة الشرائع اليهودية.

وفي ذلك الوقت كان عدد الحريديم قليلا في إسرائيل. أما اليوم فإنهم يمثلون حوالي 12 في المئة من تسعة ملايين إسرائيلي، وغالبا ما يعيشون في عزلة، وفقا لتفسيرهم لمبادئ الدين اليهودي.

لكن في بلد اعتاد على الحروب يعتبر الكثيرون، وخاصة الناخبين العلمانيين، هذا النظام نظاما ظالماً.

وتضخم الجدل حول هذا الموضوع إلى حد المساهمة في سقوط حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 2018.

وفي عام 2017 أثارت المحكمة العليا الإسرائيلية جدلاً إثر حكمها بأنه يجب على اليهود المتدينين أداء خدمتهم العسكرية حالهم حال الآخرين.

وفي العام التالي حاول نتنياهو إصدار قانون ينص على تحديد حصص الخدمة العسكرية للحريديم، دون جعل هذا الشكل من أشكال التجنيد إلزامياً بالنسبة إليهم.

ولكن في ذلك الوقت لم يحظ هذا المشروع برضا وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، الذي يترأس التشكيل العلماني "يسرائيل بيتنو"، مما ساهم في تفكك الائتلاف الحاكم.

ومنذ ذلك الحين، نظمت انتخابات تشريعية في أبريل وسبتمبر، دون أغلبية واضحة لصالح حزب الليكود اليميني بقيادة نتنياهو أو حزب أزرق أبيض الوسطي بزعامة بيني غانتس.

ومهما كانت نتائج انتخابات الاثنين يتفق الخبراء على ضرورة حل مسألة الخدمة العسكرية للحريديم بسرعة من أجل تسهيل اندماجهم في المجتمع وتخفيف المعونات المقدمة إليهم.

وشباب الحريديم الذين لا يسجلون في الجيش يدرسون أكثر في المدارس الدينية (يشيفا) حيث يتلقون إعانات عامة، ويصلون لاحقًا إلى سوق العمل مع معرفة واسعة باليهودية ولكن في الكثير من الأحيان دون تدريب مهني.